

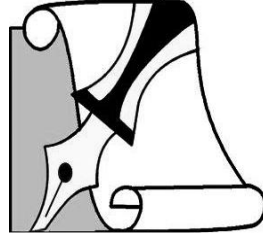


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يمر لبنان في مرحلة دقيقة نتيجة وضعه الداخلي المتشنج وكونه يشكل جزءاً أساسياً في رسم سياسات المنطقة التي تمر بدورها في فترة هامة.

طبعاً، تتأتى أهمية لبنان من واقع قوة مقاومته التي رسمت إحدى حدود المواجهة مع السياسة الأميركية في المنطقة وشكلت إحدى وسائل الردع الجوهرية في وجه العدو الإسرائيلي. وإذا كانت المنطقة في سبيلها إلى بلورة مرحلة جديدة قوامها تفاهم خليجي قد يتخذ وقتاً، فإن استقرار لبنان يعد حاجة للمقاومة، وأن لا يشكل شرطاً للتصدي للعدو كما كان الحال في مراحل مختلفة من التاريخ اللبناني الحديث.

تأتي التطورات الداخلية الأخيرة في لبنان على خلفية أحداث قبرشمون في الجبل لترسم شد حبال بين القوى الكبرى مؤدية إلى اضعاف البلد وأذية لاعبين مختلفين فيه، برغم التوصل إلى تسوية لهذا الموضوع، وليس حلاله. ويخشى أن تمر البلاد في حال تفهقر واضطراب، بحيث لا يمضي يوم إلا وتبلى فيه بالمزيد من التآزم على مختلف المستويات نتيجة عجز السلطة عن معالجة الازمات التي تتوالد، وتلهيها بالخلافات والكيديات والنكيات في الوقت الذي اعتقد فيه الجميع أن لبنان مقبل على مرحلة ازدهار مقارنة بالماضي بعد التوافق على تشكيل الحكومة والشروع في دراسة الموازنة وإقرارها بينما ترقبت البلاد موسماً سياحياً ملتهباً.

لم تأت أحداث قبرشمون وحيدة، إذ سبقتها أحداث طرابلس وتلتها أحداث المخيمات، وإن طغى حادث الجبل على ما عداه وتعثرت الوساطات المختلفة على صعيده لفترة طويلة وحساسة في الصيف. وفيما كانت دوائر قصر بعبدا والسراي الحكومي تنتظر مبادرة لرئيس مجلس النواب نبيه بري لمعالجة القضية، فرمل الأخير محركاته بعد تشدد الأفرقاء المختلفين وتصعيدهم الأزمة إلى مستوى كبير جداً ما دل إلى أن الأزمة دخلت في مرحلة خطيرة، قبل

أن ينبج فجر الوساطة من جديد بضغط من رئيس الجمهورية ميشال عون ليعيد الرئيس بري تحريك تلك المحركات من جديد لتثمر وساطته هذه المرة .

والحال أن الأزمة خرجت مع تفجرها من كونها أزمة بين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال ارسلان، وكان يجب على الاول قراءتها منذ البدء على انها دعسة ناقصة وخطيرة في الوقت الذي يتراجع دوره في المنطقة في شكل سريع، وقد يكون سيمضي في قراءته الخاطئة مع التقدم النسبي الذي حققه بالنقاط على أرسلان مع منعه اشتراط إحالة القضية الى المجلس العدلي لتجتمع الحكومة.

وبينما يتهم جنبلاط حزب الله والنظام السوري باستهدافه، دخل في سجالاته في معركة سياسية مع رئاسة الجمهورية التي تعتبر أن ما جرى في قبرشمون ليس حدثا عاديا او عرضيا، بل هو يستهدف رئيس الجمهورية ميشال عون، سواء عبر الوزير المحسوب عليه من حصته الوزارية صالح الغريب، أو عبر صهره رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، الذي كان في صدد الذهاب الى كفرمتى في ذلك الوقت، أو حتى وزير الدفاع الياس بو صعب .

وللدلالة على عمق الأزمة، تلك الصعوبة التي واجهت مبادرة الرئيس بري ومباردات المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم . وقد استنزفت الحكومة زمنيا وعاشت في شلل، ويغمز المقربون من الرئيس بري من قناة رئاسة الجمهورية التي فوجيء بري بتصعيد موقفها والتشدد في موضوع طرح القضية على الحكومة للتصويت على إحالتها إلى المجلس العدلي بعد اعتبار الرئاسة أن محاولة الاغتيال في قبرشمون كان المقصود منها الوزير جبران باسيل، إضافة إلى تقديم رئيس الجمهورية تطبيق القانون والمسار القضائي على أي مصالحة، حسب بعثا . لكن الأمور عادت وحلت على طريقة تسوية لا غالب ولا مغلوب بينما كان على أرسلان أن يتراجع .

في هذه الأثناء، وقبل الولوج في تفاصيل تلك الأزمة، وبينما استمر حال المراوحة والاستغراق الداخلي في القضية، تلوح في الأفق مؤشرات اقتصادية شديدة السلبية في ظل توقع لتعميق الأزمة الاقتصادية، علما أن ثمة محطة مهمة في انتظار لبنان، مرتبطة بالتصنيف الائتماني الذي قد يصدر تقريره عن وكالة ستاندرز اند بورز قريبا والذي يوجب على لبنان مواكبته بإجراءات استباقية تحول دون أن يأتي هذا التصنيف سلبيا، ما حتمّ على الحكومة استئناف عملها وإطلاق جلسات مجلس الوزراء قبل صدور التقرير، فعدم حصول ذلك من شأنه أن يعطي إشارة أقل ما فيها أنها شديدة السلبية .

وقد حشرت الأزمة رئيس الحكومة سعد الحريري في الزاوية، هو المنتظر على أحر من الجمر مساعدات مؤتمر سيدر الذي رشح عن الدول الراعية له تبرمها من لامبالاة ولامسؤولية السلطات اللبنانية من مطالب المؤتمر، وهو ما يشير الى امتعاض من الجميع في لبنان بمن فيهم العهد.

ويشير متابعون لآليات المؤتمر الى ان الزيارات التي قام بها عدد من سفراء الاتحاد الأوروبي الكبار إلى المسؤولين اللبنانيين قبل مغادرتهم إلى عطلاتهم الصيفية، كانت بطلب من حكوماتهم لإبلاغ السلطات اللبنانية ان مؤتمر سيدر في خطر، وان الدول المانحة لم تقتنع بالاجراءات التي اتخذتها الدولة ما عدا الارتياح إلى إقرار الموازنة، وأنها لا تزال تنتظر الاصلاحات التي التزم بها الجانب اللبناني في اجتماعات المؤتمر.

وقد حاول سفراء أوروبيون إقناع السلطات اللبنانية بضرورة التجاوب مع المطالب الاصلاحية لمؤتمر سيدر، لأن من شأن ذلك ان يساعد تلك الدول وخاصة فرنسا في إقناع الدول المانحة الالتزام بالاستثمار في لبنان وتقديم القروض الموعودة.

يشير هذا الأمر إلى أن لا طريق سالكة أمام وصول تلك المساعدات التي تتحمل الحكومة عدم وصولها إلا إذا عادت إلى العمل الجدي على الأقل، وهو ما يفسر إرجاء مسؤولين أوروبيين تحديد مواعيد لزياراتهم إلى لبنان في انتظار عودة الحياة إلى عمل الحكومة، ومنها زيارة وزير خارجية فرنسا جان ايف لودريان التي كانت مقررة إلى بيروت، قبل إرجائها إلى أوائل الخريف المقبل .

لكن يبدو أن بعض المعنيين الرئيسيين في لبنان لا يعيرون هذا الأمر الأهمية التي يستحقها، ما يطرح السؤال :الى أين تتجه البلاد في ظل تصاعد المواجهة السياسية التي تركزت في الأيام الماضية في قضية كقبرشمون بين العهد والحزب التقدمي الاشتراكي وحلفاء كل منهما، بعدما صار العهد فريقاً مباشراً فيها؟ وأي مرجع مؤهل لاحتواء الأزمات الخطيرة المرشحة للاحتدام، خصوصاً بعد اتساع التعقيدات وارتفاع سقف التحدي بحيث يصعب كسر فريق تلقى دعماً أميركياً علنياً يتهم رئيس الجمهورية وفريقه بالتدخل في القضاء لمحاصرته وتنفيذ حكم سياسي استباقي فيه، كما يصعب أكثر غض نظر الحكم عن اتهامات كبيرة جداً للحزب الاشتراكي بالإعداد لمكمن للرجل الأقرب والأكثر التصاقاً برئيس الجمهورية أي وزير الخارجية جبران باسيل الذي صعد بنفسه المعركة إلى نحو غير مسبوق؟

الحقيقة أن الأجوبة على ذلك غامضة، فقد انتقل جنبلات إلى الهجوم وباتت المعركة علنية مع عون وباسيل الذي أصبح يتلقى الانتقادات والتهجمات بتصعيد حجم المخاطر على لبنان وسلمه الأهلي واستقراره الأمني والسياسي المتأتية من الخطاب الطائفي الذي يقول أخصامه انه يعتمد ويورط رئيس الجمهورية به، بينما يغيب عن بال هؤلاء ان التوافق تام بين عون وباسيل، او ربما هم يريدون تحييد العهد عن ذلك حفظاً للبلاد مما هو أشر .

وعلى صعيد ما تم من ترفيع للأزمة، على أمل فتح الباب امام الحكومة للعمل، تراجع المعنيان، جنبلاط وأرسلان، عن سقوفهما وقبلا بحلول كان يمكن السير بها منذ اللحظة الأولى .

وبعد أكثر من شهر و 10 أيام على حادثة قبر شمون، تصاعد الدخان الأبيض من المساعي الماراثونية التي وصلت الليل بالنهار، وأسفرت عن فك أسر الحكومة برعاية الرؤساء الثلاثة، فاجتمع أرسلان وغريمه جنبلاط في بعداء، ليتصالحا بعد الجريمة، وان في الشكل . حدث ذلك بعد ان رفع طرفا النزاع سقف مواقفهما، وبدا جنبلاط شديد التشدد مدعوما بموقف أميركي غير مسبوق عبر عنه بيان السفارة الاميركية التي دعت الى عدم استغلال الحادثة سياسيا في استهداف واضح لأرسلان ولحلفائه .

هدد جنبلاط باستقالة وزرائه من الحكومة فيما لو انعقدت جلسة وطرح اقتراح إحالة جريمة قبر شمون على المجلس العدلي، وكان المخرج ان يتم التلازم بإسقاط الحق الشخصي في حادثتي البساتين والشويفات التي قتل خلالها مناصر لجنبلاط لا يزال قاتله متواريا . لكن ذلك لا يسجل انتصارا كاملا لجنبلاط، إذ إن البيان الذي تلا اللقاء كان واضحا لجهة ان خيار العدلي لم يسقط بالكامل، وفي الإمكان إعادة إحيائه على ضوء التحقيقات وهو ما أصر عليه أرسلان وحلفاؤه، على ان الامر منوط واقعا بالظروف السياسية المحيطة بالبلد في المستقبل بعد أن أصبحت القضية في عهدة القضاء العسكري، وعلى ضوء التحقيقات تتخذ الحكومة القرارات المناسبة.

خرق جنبلاطي

تمكن جنبلاط من تحقيق خرق دفاعي حصن به نفسه عبر استدراج العطف من محاولة إحقاقه بزعم القوات اللبنانية سمير جعجع عبر تلفيق ملف سيدة النجاة للأخير، وإعادة الكرة عبر ملف قبر شمون لجنبلاط .

هو يعتمد رفع السقف في الخطاب لكشف الخصم الفعلي، بدأ بالهجوم على سوريا معتبرا أنه مستهدف شخصيا من قبل الرئيس السوري بشار الاسد، ثم بدأ برفع سقف خطابه التدريجي ضد حزب الله، حتى تجرأ بتصريح انفعالي على اعتبار مزارع شبعا غير لبنانية .هو يعتبر أن المعركة ضده يخوضها الحزب وأعلن عن رغبته في لقاء الحزب مباشرة مسوقا نفسه أمام السفراء العرب والغربيين، بأنه من يقف بوجه حزب الله في لبنان، لا الرئيس سعد الحريري ولا رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع .لكنه يحاول منذ ما قبل جريمة قبرشمون، العودة إلى تنظيم الخلاف مع حزب الله، بعد أن نكث به مرات عديدة، لكنه لا يريد الاصطدام بالحزب علنا، مثلما ان الحزب في غنى عن أية صدمات معه قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار الداخلي في ظل وضع دقيق في المنطقة.

في كل الأحوال، كان جنبلاط يهرب من تظهير الصراع على أنه درزي درزي .لا يريد تكريس النائب طلال أرسلان ندا له، ناهيك عن زعيم حزب التوحيد وئام وهاب، ولا يحتمل أن يزلزل أرض الجبل في اقتتال دموي درزي، حذر منه أرسلان في حال عدم العدالة في القضية.

برع جنبلاط في تحويل الصراع إلى درزي مسيحي، بنسخة عهد الرئيس ميشال عون، علما أن مسيحيي مناطقه يشعرون بالخشية من أن تكون أية أحداث جديدة على حسابهم، وثمة قلق في أوساطهم .والواقع أن جنبلاط استغل أخطاء باسيل ليستثمرها في شد عصب الجزء الأكبر من طائفته.

بالنسبة إليه، إنها حرب اتفاق الطائف التي ردد على الدوام أن عون يريد تعديله وهو قبل به رغما عنه وهو ما قد يفسر العثرات التي وقع بها باسيل ومنها عدم اعترافه مؤخرا بالمادة 95 من الدستور وربطها بوظائف الدرجات المنخفضة.

يروج جنبلاط بأن هناك من يريد إعادة البلاد الى ظروف ما قبل انفجار الحرب الأهلية بقليل، ويذكر حيناً آخر بمرحلة ما قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري .ويجب ان نذكر هنا ان استئثار جنبلاط بالساحة الدرزية جاء بعد دعم سوري غير مسبوق، عسكري وسياسي، ومن

ثم عبر توفير الغطاء الكامل له في مرحلة ما بعد الطائف بالتناغم مع أوج النفوذ السعودي في لبنان .

اليوم، خسر جنبلاط معركته سوريا وبات ظهره مكشوفاً، وبات حزب الله اللاعب الأهم والأكبر في لبنان، كما أن الرئيس سعد الحريري يراهن على علاقة مستدامة مع العهد ومن يخلفه من فريقه.

لكن زعيم الاشتراكي قد كشف عن نفسه من دون موارد عبر تناغمه مع بيان السفارة الاميركية التي دخلت مباشرة على خط التوتر السياسي القائم في البلاد، فاصطفت إلى جانبه في وجه من قالت أنهم يحاولون استغلال جريمة قبرشمون لأهداف سياسية، في بيان يخرج عن الدبلوماسية ويعلن جهارا عن تدخل واشنطن في لبنان .

هذا التدخل الأميركي وفر نفحة تشدد لدى جنبلاط الذي أفضل قبل فترة محاولة جديدة حتى لرئيس الحكومة سعد الحريري لحل الأزمة، بعد لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون . سارع جنبلاط إلى إعادة التوضع في وجه عون الذي اتهمه مباشرة بالسعي إلى الانتقام حتى بلغت الأمور مرحلة عميقة من الاسقواء بالخارج، علما أن التدخل الأميركي يعد أكبر من التدخل في مراحل مختلفة على صعيد العلاقة مع جنبلاط، في توجيه واضح نحو حزب الله وحلفائه، ومن بينهم رئاسة الجمهورية والتيار الوطني الحر . وجنبلاط بذلك كمن يطلق النار على رجله في الوقت الذي يطلب لقاء الحزب، بينما كان عليه، وهو القارىء في السياسة، أن يعرف أن لا إمكانية للولايات المتحدة لفرض أجندتها على لبنان . فهي كالوحش الذي فقد أنيابه ولم يبق له سوى السلاح المالي الاقتصادي الذي يضر بلبنان ككل . من هنا، فإن انضمام جنبلاط إلى المحور الأميركي مع تلاحق انكساراته في المنطقة وعجزه عن تحقيق أي انتصار صريح في معركته مع محور المقاومة، لن يكون في صالحه وسيؤدي الى موقف عكسي على المديين المتوسط والطويل .

ويشير متابعون لمواقف المختارة إلى أن جنبلاط يرى أن السبيل الوحيد لتعزيز وضعه هو المصالحة مع قيادة حزب الله لاعتقاده، بل لاقتناعه، انها الوحيدة التي تمنحه الضمانات التي

تطمئنه الى المستقبل في ضوء المتغيرات الدراماتيكية التي تشهدها الاوضاع في المنطقة عموما وفي سوريا خصوصا، إذ إنه يعتقد أن لا أحد يستطيع أن يمكنه من إعادة تطبيع علاقته مع سوريا في المرحلة المقبلة إلا قيادة حزب الله.

كما أن البعض يردد أن جنبلات سيقوم بالانفتاح على روسيا ويريد أيضا زيارة موسكو طامحا إلى لقاء الرئيس فلاديمير بوتين لبحث معه في الضمانات التي يسعى إليها، وهو يعمل منذ مدة للوصول إلى هذا اللقاء بعدما كان مستوى لقاءاته السابقة في العاصمة الروسية لا يتعدى صديقه وزير الخارجية سيرغي لافروف. وهو يريد من اللقاء مع الرئيس الروسي، إذا حصل، أن ينجح على الأقل في إضافة جدار إضافي من جدران الحماية التي تشكل الضمانة له في اللحظات الصعبة.

بهذا، حسب اعتقاد جنبلات، يمكن حمايته من جهة النظام السوري الذي بلغ حجم عدائه ضد مبلغا كبيرا، لكن أولى المشكلات عند جنبلات إداركه في ضوء كل تجاربه السابقة، انه لم يستطيع دخول البوابة الدمشقية الا عبر حزب الله، ولذلك هو لا يزال يعتقد ان الامور يمكن ان تحصل من جديد.

وإذا كان من غير الوارد أو من غير المقذور تجاوز جنبلات في المعادلتين الدرزية والوطنية، فإن الثقة به تهتز في شكل عميق في مسار مستمر منذ العام 2005 حتى هذه اللحظة. وقد جاء التأييد الأميركي له ليعزز من هذا الامر، وهو لن يتمكن من إعادة عقارب الساعة الى الوراء وعليه التعاطي مع فشل خياراته الاقليمية وعقم رهاناته الدولية.

إحياء 14 آذار؟

في هذه الأثناء، وربط بما يحدث مع جنبلات والموقف الدفاعي لزعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، برز للمرة الاولى مسعى لإعادة إحياء ما يعرف بمصطلح 14 آذار.

منذ ما قبل انطلاقة ولاية [الرئيس ميشال عون](#)، انتهى الحديث عما عرف بقوى 8 و 14 آذار، لصالح خلاف على تسوية رئاسية بين مؤيدين يشكلون غالبية لها ومعارضين في وجهها لا تأثير لهم على السياسة الداخلية.

احتفظ صقور 14 آذار بموقفهم، لكنهم كانوا عبارة عن شخصيات غير ذات وزن على الارض، بينما انخرط تيار المستقبل و القوات اللبنانية في التسوية في شكل قوي، والتحق الحزب التقدمي الاشتراكي بهما على مضض، بينما استمر متطرفو تلك القوى في موقفهم الراض للتسوية.

اليوم، وعلى خلفية تهميش القوات في اكثر من ملف، يسعى هذا التنظيم ومن هم على يمينه الى لم شمل قوى 14 آذار تحت تسمية أخرى لكن تحتفظ بمثل هذا الفريق. ويجب ملاحظة أن القوات اللبنانية أخذت تخرج بهذا الخطاب في شكل مباشر أو غير مباشر في الآونة الأخيرة، بعدما كان التركيز طوال الأعوام الثلاثة الماضية على وجوب تطبيق تفاهم معراب، على رغم كل الاهتزازات القاتلة التي تعرض لها، انطلاقاً من اعتباره تفاهم تاريخياً من شأنه أن يخدم مصلحة القوات على المدى البعيد، تماماً كما خدم مصلحة التيار الوطني الحر في أيامه الأولى وأثمر وصول العماد عون الى رئاسة الجمهورية.

يقول مقربون من تنظيم القوات أن الاخير اقتنع أخيراً أن هذا التفاهم انتهى، ولم يعد قابلاً للحياة، وقرر طي صفحته، بعد استفاد كل المبادرات والوساطات لإعادة إحيائه، ولو بالحد الأدنى، واصطدامه الدائم بطروحات وزير الخارجية جبران باسيل، الذي بات على خصومة مع ججع الذي لم يتلق أية ايجابية من عون بخصوص شكواه من باسيل.

لذلك، بات ججع يعتبر أن عون وباسيل يتبادلان الادوار، وبات ينتقد عون مباشرة وإن أصر على اعتبار نفسه داعماً للعهد حتى الرمق الأخير. ويبدو ان القوات على تماء مع الفريق الأذاريال معترض على التسوية من الاساس، اضافة الى موقف قوي مؤيد لجنبلاط وداع إلى نصره فريق 14 آذار وعدم السماح بكسره.

يفقد ججع أمله شيئاً فشيئاً بالتيار، وباتت مصلحته سواء على المدى القصير أو البعيد، مع حلفائه القدامى، بينما لا يزال الحريري على موقفه المتمسك بالتسوية الرئاسية. الا ان مراقبة كيفية مسار الامور تشير الى دعم لا بل تشجيع خارجي لهذا التحالف سواء عبر واشنطن أو

عبر الرياض التي تعود للاهتمام بالمسرح اللبناني مع ترك هامش للحريري وتحريك مؤيديها للمزايدة عليه عند الحاجة وإحراجه.

لذا، فإن الحريري، وعلى رغم ان العلاقة بينه وبين التيار الوطني الحر تمر بمرحلة تعرج، لا يحبذ أبدا عودة عقارب الساعة إلى الوراء، أولا لاعتقاده أن الانقسام السياسي العمودي الذي كان سائدا في السابق لا يجدي ولا ينفع اليوم، في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي المنهار، والذي لا يحتمل المزيد من الضرب في الرأس، وثانيا لكون تحالفه مع القوات والاشتراكي مثلا، وإن تحسن نسبيا، لم يعد إلى سابق عهده، بعدما هزت الثقة بينهم الكثير من الوقائع والأحداث أخيرا، وثالثا، لإدراك رئيس الحكومة ان تفاهمه مع التيار، في ظل الوقائع الموضوعية الحالية والتطورات في المنطقة، وحده قادر على حفظ موقعه، وبالتالي منحه الحصانة التي لا يزال بأمس الحاجة إليها، في ضوء الأزمات التي يعانيتها على أكثر من صعيد. باختصار، فإن حاجة الحريري الى السلطة دفعته الى عدم الاعتكاف ومحاولة حل الامور في أكثر من قضية على رغم اعتباره ان رئيس الجمهورية يحاول مصادرة صلاحياته الدستورية.

من جهة جنبلاط، فهو مدين لجمع بعد الموقف الذي اتّخذه الاخير في أعقاب أزمة البساتين أي قبرشمون، وهو ما عبر عنه جنبلاط بوضوح حين شكر جمع على تصريحاته الأخيرة، لكن من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن الاشتراكي من محبذي العودة إلى التموضع ضمن 14 آذار، هو الذي كان خرج منه أصلا في عزه قوته العام 2009، ولو كان يشكو ما يعتبره مؤامرة تحاك ضده يريد حلّها عبر علاقة مع حزب الله. وهو يريد التوازن في علاقاته مع حفظ مصالحه، ولا يريد معاداة حزب الله أو ان يخسر قوى مؤثرة كالرئيس نبيه بري الذي يعتبره سنده في الموقف الصعبة.

من هنا، يريد جمع عبر سياسته هذه أن يستعيد ما يفقده يوميا في شارع المسيحي لصالح التيار الحر، وبمواجهته حزب الله، يستطيع الادعاء بأنه الحافظ لمسار ما يسمى بانتفاضة

الاستقلال، عبر تشكيل جبهة معارضة في مواجهة العهد، تمهيدا لأي تموضع جديد عشية الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لكن هذه النظرة ستبقى قاصرة كونها تعيد الانقاسامات والاصطفافات الى الساحة الداخلية، بينما يجب على الجميع الالتفات الى سبل حل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والحياتية التي يواجهها اللبنانيون بطوائفهم كافة.

تضرر لبنان

بعد كل ذلك، تنتهشم صورة لبنان في الخارج بعد تفاؤل إثر إقرار موازنة الحكومة. وإذا كانت الحكومة كانت عالقة في قضية البساتين شكلا، إلا أن أزمات أكبر بكثير تعصف بها، وهي لا تبدو قادرة على إدارة هذا الحجم الهائل من الأزمات، وتاليا، أصبح لبنان يحتاج إلى جهود خارقة للإنقاذ.

وقد تضرر لبنان بشدة أيضا، إضافة إلى القضايا التي سبق ذكرها، من الشكوك المثارة حول دور الأجهزة والقضاء في حادثة البساتين. وتسجل الجهات الدولية ذلك باعتباره تكذيبا للوعد وشعارات الإصلاح وفشلا للدولة ككل، وهو ما يعزز الانطباع بأن في لبنان دولة فاشلة ومسؤولين فاسدين لا يمكن الاستجابة إلى مطالبهم بالدعم وبالمساعدات المالية. وربطاً بذلك، يحذر البعض من تعطل بعض أو الكثير من مساعدات مؤتمر سيدر. فالجهات المانحة سجلت ان موازنة 2019 حملت أرقاما وتوقعات غير دقيقة، وكشفت أن المسؤولين اللبنانيين ليسوا عازمين على الوفاء بتعهداتهم.

ويحاول لبنان إقناع الجهات المانحة بأن موازنة العام 2020 هي التي ستتضمن خطوات الإصلاح الحقيقية، سواء لجهة مكافحة التهريب والتهرب الضريبي أو لجهة إعادة النظر في القطاع العام وهيكله المؤسسات. لكن تأجيل المشكلة لا يعني بالضرورة حلها، إذا كان الفريق نفسه سيكرر المحاولة بالأدوات نفسها، والرهان أساسا يبقى في مدى التزام لبنان بإنجاز موازنة السنة المقبلة في مواعيدها الدستورية.

ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن ثمة مخاوف لدى جهات دولية من أن يؤدي ارتفاع مستويات النقمة الاجتماعية، بسبب الإقفال المتزايد للمؤسسات، إلى تعميق أزمات الفقر والتضخم والبطالة. وفي المجتمعات المنقسمة على ذاتها، يمكن أن تتحول الأزمة الاجتماعية إلى احتقان طائفي أو مذهبي وتصادم أمني، قد يكون منبعه الأساس الاحتقان الطائفي. وفي كل الأحوال، يندر المستقبل بالمزيد من الأزمات على خلفية طائفية سلطوية، وقد بدت إرهاباتها في الفترة الاخيرة على خلفية تفسير نظام اتفاق الطائف، بين من يطرح إصلاحه أو إيضاحه ومن يرفض المسّ به. وقد عصفت بالبلد هواجس الديموغرافيا والعدد في الأيام الأخيرة، ما يطرح علامات استفهام حول مدى استقرار النظام السياسي في الفترة المقبلة مع تزايد الانقسامات، في الوقت الذي يجب على البلد التركيز على النهوض بينما تغلي المنطقة حوله.